صناعيو عدرا متوجسون من الربط الإلكتروني ويعترضون على البدء بهم

ونوس لـ«الوطن»: الربط الإلكتروني أمر واقع لن يتم التراجع عنه

الدبس: ستعقد جلسات قادمة لشرح عملية الربط

صناعيون:

ضرورة تعديل قانون الضرائب وتعديل الشرائح الضريبية

احتساب الضرائب على كل مرحلة من مراحل التصنيع سيرفع الأسعار كثيراً

هناء غانم

هواجس ومخاوف بدت واضحة من الصناعيين في الاجتماع الذي عقد أمس في غرفة صناعة دمشق وريفها بحضور مدير عام هيئة الضرائب والرسوم منذر ونوس حول إلزام مكلفي المنشآت الصناعية لدى مديرية مال المنطقة الصناعية بعدرا باستخدام آلية الربط الالكترونية للفواتير والتي ستبدأ من عدرا الصناعية الأمر الذي خلق جدلاً ومطالبات بتأجيل تطبيق القرار على اعتبار أنه من المفترض تطبيق أهم مبدأ في تحصيل الضريبة ألا وهو العدالة الضريبية، إذ يجب أن يتم الربط في كل المحافظات وليس من العدل ربط المدينة الصناعية بعدرا وباقي المكلفين وخاصة الكبار منهم لا يخضعون لذات المعايير.

اعتراف بالنفقات

وعن التكاليف والنفقات طالب الصناعيون بضرورة قبول الدوائر المالية كل النفقات والمصاريف المدفوعة، وذلك بسبب عدم اعتراف هذه الدوائر بالنفقات غير المباشرة التي يتكبلها الصناعي مثل: الإصلاحات والدعوات والسفر والانتقال وعمولات التحويل ونفقات التخليص الجمركي والترفيق وارتفاع أسعار المحروقات وارتفاع أسعار الكهرباء وأجور العمال وضعف الإنتاج بسبب ضعف القوة الشرائية والكثير غيرها، وكذلك تم الحديث عن عدم إمكانية الحصول على فواتير مشتريات مستلزمات الإنتاج من الموردين، حيث إن قرار الربط الإلكتروني للفواتير متعلق فقط برقم المبيع ويجب إيجاد طريقة لاستجابة للتكاليف الفعلية.

مع التأكيد على ضرورة الاعتراف بالتغييرات المفاجئة في التكاليف لجهة تبدلات أسعار الصرف أو إيقاف البيع لحين استقرار السوق، وخاصة في ظل عدم التمويل الكامل للمستوردات.

وأوضح الصناعيون أن موضوع المبيعات يرتبط بفترة أو بموسم، وأحياناً قد تنخفض هذه المبيعات أو تزيد، وبالتالي يجب عدم احتساب هذه المبيعات لسنة ما كأساس للسنوات اللاحقة أو السابقة.

وكانت هناك هواجس حول كيفية معالجة المرتجعات والتوالف لدى الزبائن من خلال قبول ما يقدمه المكلف عن البضائع المرتجعة أو المنتهية الصلاحية. وكيفية احتساب الديون التي يتنصل الزبائن من دفعها لتصبح ديوناً معدومة، وكذلك كيفية معالجة نخب البضاعة إذا تبين وجود عيب فيها بعد البيع واضطر المنتج لإجراء الإصلاحات والدعوات والسفر والانتقال وعمولات التحويل ونفقات التخليص الجمركي والترفيق وارتفاع أسعار المحروقات وارتفاع أسعار الكهرباء وأجور العمال وضعف الإنتاج بسبب ضعف القوة الشرائية والكثير غيرها، وكذلك تم الحديث عن عدم إمكانية الحصول على فواتير مشتريات مستلزمات الإنتاج من الموردين، حيث إن قرار الربط الإلكتروني للفواتير متعلق فقط برقم المبيع ويجب إيجاد طريقة لاستجابة للتكاليف الفعلية.

مع التأكيد على ضرورة الاعتراف بالتغييرات المفاجئة في التكاليف لجهة تبدلات أسعار الصرف أو إيقاف البيع لحين استقرار السوق، وخاصة في ظل عدم التمويل الكامل للمستوردات.

وأوضح الصناعيون أن موضوع المبيعات يرتبط بفترة أو بموسم، وأحياناً قد تنخفض هذه المبيعات أو تزيد، وبالتالي يجب عدم احتساب هذه المبيعات لسنة ما كأساس للسنوات اللاحقة أو السابقة.

وكانت هناك هواجس حول كيفية معالجة المرتجعات والتوالف لدى الزبائن من خلال قبول ما يقدمه المكلف عن البضائع المرتجعة أو المنتهية الصلاحية. وكيفية احتساب الديون التي يتنصل الزبائن من دفعها لتصبح ديوناً معدومة، وكذلك كيفية معالجة نخب البضاعة إذا تبين وجود عيب فيها بعد البيع واضطر المنتج لإجراء الإصلاحات والدعوات والسفر والانتقال وعمولات التحويل ونفقات التخليص الجمركي والترفيق وارتفاع أسعار المحروقات وارتفاع أسعار الكهرباء وأجور العمال وضعف الإنتاج بسبب ضعف القوة الشرائية والكثير غيرها، وكذلك تم الحديث عن عدم إمكانية الحصول على فواتير مشتريات مستلزمات الإنتاج من الموردين، حيث إن قرار الربط الإلكتروني للفواتير متعلق فقط برقم المبيع ويجب إيجاد طريقة لاستجابة للتكاليف الفعلية.

مع التأكيد على ضرورة الاعتراف بالتغييرات المفاجئة في التكاليف لجهة تبدلات أسعار الصرف أو إيقاف البيع لحين استقرار السوق، وخاصة في ظل عدم التمويل الكامل للمستوردات.

وأوضح الصناعيون أن موضوع المبيعات يرتبط بفترة أو بموسم، وأحياناً قد تنخفض هذه المبيعات أو تزيد، وبالتالي يجب عدم احتساب هذه المبيعات لسنة ما كأساس للسنوات اللاحقة أو السابقة.

وكانت هناك هواجس حول كيفية معالجة المرتجعات والتوالف لدى الزبائن من

سيتم تقديم دفاتر للمالية بنهاية العام ويتم احتساب نسب الأرباح عليها وما هي هذه النسب؟

تعديل القانون

وكذلك أوضحوا خلال مداخلاتهم أن نسب الأرباح التي تفرضها المالية على الصناعي مرتفعة وفيها مبالغة كبيرة نظراً لبعدها عن الواقع نتيجة انخفاض القدرة الشرائية للمستهلك وإصرار الصناعي على توفر منتجاته في السوق وخاصة في ظل المنافسة الشديدة بين المنتجين، ولذلك من الضروري مشاركة ممثلي المهن بالغرف بتحديد نسب الأرباح للصناعيين بشكل فاعل، حيث إن الصناعي لا يحقق النسب المحددة للربح من وزارة التجارة الداخلية.

كما أكد الصناعيون في مطالبهم ضرورة تعديل قانون الضرائب وتعديل الشرائح الضريبية التي كانت سابقاً وذلك بعد زيادة التضخم حالياً أكثر من ٧٠ إلى ٨٠ ضعفاً حيث تصل ضريبة ربح مبلغ ٣ ملايين مع الإضافات إلى حدود ٤٠ بالمئة حالياً ورقم ٣ ملايين لا يشكل شيئاً في ظل التضخم الحالي. مع الإشارة إلى عدم الرجوع بتطبيق أي قرار جديد بأثر رجعي وذلك للاختلاف الكبير بحجم العمل عن السنوات السابقة بسبب التضخم وارتفاع الأسعار.

وركز الصناعيون على ضرورة الوصول لصيغة تطبيقية تحفظ حق المكلف وحق الدولة على أن تكون واضحة وبسيطة وسهلة التطبيق مع الأسس التي ستعتمدها هيئة الضرائب ويلتزم بها المكلف والمراقب حيث تكون مرجعاً متفقاً عليه لجهة رقم الأعمال والاعتراف بالتكاليف المرتفعة التي يتكبدها الصناعي والاتفاق على نسب أرباح لكل صناعة تراعي أن التصريح الالكتروني هو تصريح بكامل رقم العمل ولا يخضع مرة ثانية لجولات الاستلام الضريبي. والأهم أخيراً أنه عند اعتماد الربط الإلكتروني للمكلفين في سورية يجب اعتماد دليل استخدام للمكلفين يبين بشكل واضح وصريح ولا يقبل الالتباس تفاصيل عملية الربط.

بدوره مدير عام هيئة الضرائب والرسوم منذر ونوس أكد لـ«الوطن» أن العدالة الضريبية خطوة إلى الأمام لكل المنشآت الصناعية، مؤكداً أنه أمر واقع لن يتم التراجع عنه لأنه الطريق الصحيح، وقد طبق هذا القرار على المنشآت السياحية واليوم على الصناعيين والأمر مستمر على كل المنشآت حيث يتم مراقبة السوق بشكل كامل قدر الإمكان مشيراً إلى أنه يتم العمل على بناء قاعدة بيانات قابلة للتوسع والتطوير حتى تكون المطارح الضريبية بمكانها الصحيح لأن الهدف هو خلق ثقة متبادلة بين الصناعيين والإدارة الضريبية. وصولاً إلى الحد من التهريب الضريبي.

وأضاف ونوس إن اللقاء كان جيداً وقد تفاعل الصناعيون واستفسروا حول طرق تنفيذ الربط الإلكتروني والهيئة تسير في خطة عمل تتجه نحو ضريبة موحدة على الدخل، وضريبة على المبيعات، وهذا يتطلب رفع كفاءة الإدارة الضريبية والتعاون مع المكلفين وعدالة أكبر من المكلفين والتعاون والشفافية والمصداقية وثقة من كل الأطراف، وأنه قد تم إصدار هذا التطبيق نتيجة مطالبة عدد من المكلفين الذين لديهم الرغبة بالالتزام الكامل، كما أن هناك حاجة إلى الأدوات التي تساعد في إثبات رقم المبيعات للمكلف وهذا يتطلب التوجه لأداء إلكتروني بالكامل وبنفس الوقت تغذية قاعدة البيانات المتوافرة في هيئة الضرائب والرسوم، والمشروع يمتلك كفاءة عالية لتعزيز العدالة الضريبية بشفافية بين الهيئة والمكلف ومصداقية التعاون في النهاية لمصلحة المكلف، مؤكداً أن الهيئة حريصة على تطبيق البرنامج على أوسع شريحة ممكنة بالمهنة ذاتها.

من جانبه أكد سامر الدبس رئيس مجلس إدارة غرفة صناعة دمشق وريفها أن موضوع الربط الإلكتروني مهم جداً لتحقيق العدالة الضريبية وخلق ثقة متبادلة مع الإدارة المالية، مشيراً إلى وجود عدة ملاحظات من الصناعيين آملاً الأخذ بها لإزالة كل الهواجس التي يتخوفون منها، موضحاً أنه سيتم عقد جلسات قادمة لتقديم شرح واف وإجابات واضحة عن عملية الربط الإلكتروني.

بدوره عضو مكتب غرفة صناعة دمشق وريفها حسام عابدين كشف عن أن هذه الجلسة هي الرابعة بعد عقد ثلاث في المدينة الصناعية بعدرا لافتاً إلى أنهم كصناعيين مع العدالة الضريبية وما يهم الصناعي هو الوصول إلى أرقام صحيحة والعدالة بين الجميع لافتاً إلى وجود هواجس لدى الصناعيين بأن تكون التنافسية موحدة بينهم مشيراً إلى أن الربط الالكتروني لن يكون مع عدرا الصناعية فقط، بل مع المدن الصناعية الثلاث على الجغرافيا السورية ومع المناطق الصناعية، وسيتم الربط الالكتروني اعتباراً من نهاية الشهر السابع من العام الجاري.

مدير الزراعة: من المتوقع إنتاج ٤٠ ألف طن قمح في ريف دمشق والبعل تحوّل إلى الرعي!

اتحاد الفلاحين: على الحبوب أن تتعاون كي لا يبيع الفلاح إنتاجه للتجار

الوطن

أكد مدير الزراعة في وزارة الزراعة المهندس عرفان زيادة أن حصاد القمح بدأ في محافظة ريف دمشق حيث قام الفلاحون بالحصاد والتسويق من خلال ٤ مراكز بدأت باستلام المحصول في كل من مناطق الغزلانية والسبينة وعدرا والكسوة، حيث بلغت المساحة المزروعة نحو ١٥٢٠٠ هكتار للمروي و٢٠٠٠ هكتار بعل.

وبين زيادة أنه تم تأمين كل مستلزمات الإنتاج منذ بداية الزراعة حتى الحصاد، حيث تم توزيع ٦ ملايين ليتر مازوت لزراعة المحصول وربه إضافة إلى ٢١٠٠ طن من سماد اليوريا و٨٥٠ طن سوبر فوسفات من المصارف الزراعية و٢٥٠٠ طن من البذار التي سلمت من مراكز إكثار البذار، مشيراً إلى أنه تم تحديد أجور حصاد الدونم لهذا الموسم بـ٣٠ ألف ليرة للمروي و٢٥ ألف ليرة للبعل والدراسة ١٢ ألف ليرة بعد منح الفلاحين المازوت الخاص بالحصاد حيث تم تخصيص ٣٠ ليتراً لكل ساعة عمل للحصادة بمعدل ١٥ ساعة يومياً، مؤكداً استنفار جميع الجهات المعنية في المحافظة من مديرية الزراعة واتحاد الفلاحين وفوج الإطفاء المدني لتأمين الصهاريج التي تم توزيعها لتكون جاهزة للتدخل السريع في حال حدوث أي حريق فسيارات الإطفاء موزعة على كامل المساحات التي يتم زراعة القمح فيها تجنباً لحصول أي حريق، خاصة أن الحرائق تنتشر بسرعة في هذه الفترة.

وبهدف متابعة واقع عمليتي الحصاد والتسويق بين المهندس زيادة أن مديرية الزراعة واتحاد الفلاحين يقومان بشكل يومي بجولات على مراكز الاستلام وحقول الحصاد في المحافظة.

وكشف زيادة أنه من المتوقع أن يصل إنتاج محصول الريف هذا العام إلى نحو ٤٠ ألف طن موضحاً أن عمليات الحصاد المروي بدأت، وتحول البعل إلى الرعي بسبب قلة الأمطار والصقيع، لافتاً إلى أنه ومنذ بداية المحصول، عملت الوزارة على معالجة كل الصعوبات التي تواجه الفلاحين وتم دعمهم بتقديم المحروقات والمازوت والأسمدة، وتم توجيه مراكز استلام القمح برفع نسبة الأجرام والشوائب وعدم رفض أي محصول من القمح.

بدوره رئيس اتحاد فلاحي دمشق وريفها زياد الخالد أكد لـ«الوطن» أنه تم تقديم كل التسهيلات للفلاحين لإنجاح عملية تسليم الأقماح بالتعاون مع مديريات الزراعة والمحافظة خاصة أن هناك توجيهات من الحكومة لاستلام كامل الكميات ونحن كاتحاد للفلاحين نطالب مؤسسة الحبوب أن تكون متعاونة مع الفلاح لشراء كل حبة قمح مهما كانت نسبة الأجرام والشوائب وأن تقوم بغربلة جميع الأصناف خاصة أن البديل موجود وهو «التاجر» المستعد لدفع أعلى سعر وتحويل المحصول إلى معامل البرغل وغيرها مع تأكيد أن الفلاحين ملتزمون مع الاتحاد لتسليم المحصول.

الحكومة تخسر بالبيض والقطاع الخاص خسائره أكبر

أبو الدان لـ«الوطن»: الأسعار الصادرة عن التموين لا تتناسب مع الكلف الحقيقية

الوطن

أكد المدير العام لمؤسسة الدواجن سامي أبو الدان أن المؤسسة قامت باستثمار سلفة المليار ليرة سورية المقدمة من الحكومة لتربية الفروج على اعتبار أن المؤسسة لم تتمكن من هذا سابقاً لعدم وجود السيولة المالية.

وأضاف في تصرح خاص لـ«الوطن» إن أسعار الفروج والبيض لا تتناسب بالمطلق مع كلفة المربي سواء للقطاع العام أم الخاص مشيراً إلى أن الوضوح ارتفاع الكلف هو مشكلة يعاني منها قطاع الدواجن بشكل عام خاصة أن التسعيرة التي وضعتها وزارة التموين للفروج والبيض لا توازي التكلفة وهي غير مناسبة ومن المفترض أن تقوم وزارة التموين التي ترفع شعار التدخل الإيجابي لمصلحة المواطن بتوضيح آلية الدعم لأنه لا يكفي دعم المواطن فقط، لأن دعم المنتج مهم وأيضاً لأنه يخسر.

وكشف أبو الدان أن المؤسسة تخسر في سعر كل بيضة ١٠٠ ليرة سورية والخسارة في القطاع الخاص أكبر لأن الأعلاف غير مدعومة لذلك على الجهات المعنية أن تجعل التدخل الإيجابي مشتركاً طرف لمصلحة المواطن وطرف لمصلحة المنتج، لأن الخسارات المتلاحقة في القطاع الخاص سوف تكون سبباً في خروج الكثير من المنشآت عن الخدمة، وفي حال بقيت الأمور على ما هي عليه لن يكون هناك بيض ولا دجاج ولاسيما صغار المنتجين.

وحول الإجراءات الواجب القيام بها قال إن نسبة تنفيذ خطة المؤسسة خلال الربع الأول ١٠٣ بالمئة حيث بلغ إنتاج البيض نحو ٢٧ مليون بيضة، ووصل الإنتاج حتى نهاية الشهر الخامس إلى نحو ٤٥ مليون بيضة أي ما يشكل ٣٠ بالمئة من إنتاج القطر الذي يصل إلى ١ مليون بيضة يومياً للقطاعين العام والخاص.

وأضاف إن الخسارة واقعة على المنتج قبل المستهلك، لافتاً إلى أن كلفة الفروج الحي ٦,٢٠٠ ليرة يباع بـ٧,٤٠٠ ليرة أي بهامش ربح بسيط، والمشكلة هي عدم متابعة وزارة التموين لموضوع تسعير المنتج بشكل نهائي أي «المشوي والبروستد» وغيره الذي وصل سعره إلى ٣٥ ألف ليرة أو أكثر، علماً أن سندويشة الشاورما حسب تسعيرة التموين ١٠ آلاف ليرة !!

وأشار إلى أن المؤسسة تقدمت بمقترحات للجهات المختصة بأن يكون الدعم والتدخل الإيجابي مشتركاً بحيث يكون السعر منخفضاً للمستهلك وبالمقابل تدفع قيمة التدخل وقيمة التكلفة إضافة إلى هامش ربح بسيط تكاليف للمنتج، بذلك نشجع الإنتاج ويكون لدينا فائض يمكن تصديره وإدخال قطع أجنبي لدعم المربي بالليرة السورية، وبذلك نكون قد حققنا قيمة مضافة للإنتاج وهذه المعادلة التي بحاجة إلى حل، مبيناً أن المشكلة ليست جديدة بل من أكثر من ١٥ عاماً والموضوع بين مد وجزر وتقلبات، وتتكرر الدورة الإنتاجية نفسها والخاسر الوحيد هو الدولة لأنها لا تستغل القطاع بشكل إيجابي ومن يستفيد هو صاحب رأس المال الأكبر لأن هذه الخسائر المتتالية تؤثر على صغار المنتجين فهم الذين سوف ينسحبون أما «الحيتان» كما وصفهم أبو الدان فهم مستمرون لأن المادة بالواقع انخفضت وأصبح هناك طلب عليها أكثر من العرض فارتفعت الأسعار بشكل طبيعي.

وأشار إلى أنه تم تنزيل ٤ قطعان، القطيع الأول عدده ٢٩ ألفاً بتاريخ ١٠ /٢٠٢٢/٥ بمدجنة صيدنايا، وبتاريخ ٦/٤ /٢٠٢٢ تم تنزيل ٣٢ ألفاً من قطيع الفروج، وبتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٢ تم تنزيل نحو ٢٤ ألفاً من القطيع في اللاذقية، وفي حمص تم تنزيل ٣٠ ألفاً من القطيع بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٨، لافتاً إلى ان مؤشرات القطيع الأول جيدة جداً وأصبح بعمر التسويق أي عمره ٣٢ يوماً وحالياً نحن بمرحلة تسويقه بالأسواق المحلية.

وأشار أبو الدان إلى أن إنتاجنا من البيض لا يزال ٣٠٠ ألف بيضة يومياً لافتاً إلى أن الطاقة الإنتاجية لجميع المنشآت كانت في العام الماضي ٤٠ بالمئة، واليوم وصلت إلى ٥٧ بالمئة ونطمح أن تصل الطاقة الإنتاجية في نهاية العام إلى ٨٥ بالمئة.

وأكد أنه تم العمل على دعم منشأة صيدنايا التي كانت شبه خاوية وخلال ٣ أشهر تم تنزيل قطيعين من الفروج بعدد ٦١ ألفاً وقطيع أمات بياض وقطيع أمات فروج التي تنتج الصيصان من أجل تربية الفروج.

وفي الشهر العاشر سوف تكون المؤسسة منتجة للصوص على مستوى سورية، ومن المتوقع أن نغطي حاجة جميع المنشآت السورية ومن ثم نبيع الباقي إلى القطاع الخاص.

وأضاف إنه تم تنزيل ١٤ ألف «إمانة» هم بمرحلة الرعاية، وحين تصل أعمارها إلى ٦ أشهر تكون قد دخلت في مرحلة الإنتاج.

المؤسسة ستنتج الصوص على مستوى سورية في الشهر العاشر

إيقاف تهريب الفروج من لبنان رفع أسعاره مجدداً.. والمربون لا يريدون البيع للسورية للتجارة

رامز محفوظ

بعد أن انخفض سعر كيلو الفروج الحي خلال الأسابيع الأخيرة إلى ٦ آلاف ليرة وفقاً للنشرة التموينية، عاد للارتفاع ووصل سعر الكيلو وفقاً للنشرة التي تلتها إلى ٦٤٠٠ ليرة ثم واصل ارتفاع، ليصل سعر الكيلو وفقاً للنشرة الأخيرة الصادرة يوم السبت الماضي لـ ٦٨٠٠ ليرة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أرجع عضو لجنة مربي الدواجن حكمت حداد سبب الارتفاع لتوقف تهريب الفروج من لبنان منذ أكثر من أسبوع، مبيناً في الوقت نفسه بأنه رغم ارتفاع سعر الفروج الحي إلا أن المربي ما يزال يخسر إذ إن تكلفة كيلو الفروج على المربي اليوم بحدود ٧٥٠٠ ليرة.

وعن استجرار السورية للتجارة للفروج من المربين أكد حداد أنه حتى تاريخه لم تقم السورية للتجارة باستجرار الفروج من المربين أبداً وما تقوم باستجراره هو الفائض لدى المسالخ والذي تشتريه منهم بسعر رخيص، مؤكداً أن السعر الذي حددته لشراء الفروج من المربين وهو ٥٥٠٠ ليرة للكيلو لم ولن يقبل به المربون.

وأوضح حداد بأن المربين لم يطالبوا السورية للتجارة برفع سعر شراء الفروج حتى إنهم لا يريدون بيعه لها بهذا السعر وهم على يقين بأن السورية للتجارة لا تريد شراء الفروج منهم وخصوصاً أنها وعدت المربين سابقاً بشراء كيلو الفروج بـ٧ آلاف لكنها لم تف بوعدها، مشيراً إلى أن المربين يفضلون بيع الفروج للمسالخ عن بيعه للسورية للتجارة التي تشتري الفروج منهم بسعر يقارب ٦٥٠٠ ليرة وهو أعلى من السعر الذي حددته السورية للتجارة.

ولفت إلى أن إنتاج الفروج حالياً تحسن بنسبة مقبولة وليس بنسبة كبيرة عن الفترات السابقة، مبيناً أن المربين كانوا سابقاً يتخوفون من تربية صيصان الفروج نتيجة الخسائر التي يتكبدونها أما اليوم فقد عادوا للتربية.

وبخصوص تأثير حالة الطقس الحالية والحرارة المرتفعة في الفروج، أفاد حداد بأن الطقس الحالي لا يؤثر في الفروج ولا يؤدي إلى نفوقه باعتبار أن درجات الحرارة ما زالت مقبولة بل تعتبر مثالية ومناسبة ولا تؤثر في التربية.

وتوقع حداد في ختام حديثه أن ينخفض تربية صيصان الفروج خلال الشهر القادم نتيجة استمرار المربي بالخسارة وبالتالي سينخفض الإنتاج وترتفع أسعار الفروج.